حاضنات الاعمال ودورها في تنمية الاعمال الناشئة والريادية

ورقة سياسة

اعداد

زاهر ربيع حسين

تشرين الأول 2023

ضمن مبادرة تحسين ظروف المشاريع الريادية الصغيرة وتنظيمها ضمن مشروع أصوات الشباب 2

جمعية الأمل العراقية
Iraqi Al-Amal Association
NGO منظمة غير حكومية

AL-NIDAL ASSOCIATION FOR HUMAN RIGHTS
منظمة غير حكومية
N.G.O
جمعية النضال لحقوق الانسان

i. ملخص تنفيذي:

الحاجة لحاضنات ومسرعات الاعمال

ان الحاجة كبيرة الى حاضنات ومسرعات الاعمال في العراق، لتوفير الدعم الى المشاريع الناشئة والمدرة للداخل الصغيرة والمتوسطة التقليدية والريادية، اذ تسهم هذه المؤسسات في تعزيز فرص نجاح وتوسع هذه المشاريع مما يسهم في توفير فرص العمل وفتح افاق امام الشباب للعمل والنجاح وتنمية الاقتصاد المحلي.

البيئة القانونية

مهم ان يتم توفير البيئة القانونية المناسبة لهذا القطاع ليحقق التوسع والنجاح، اذ يجب تسهيل إجراءات تسجيل الشركات والمشاريع واعتماد طرق الكترونية حديثة ونظام النافذة الواحدة والتخلص من كثرة الإجراءات البيروقراطية وصعوبة الحصول على الموافقات القطاعية وكثرة الجهات المعنية.

المسؤولية الاجتماعية

تقع على عاتق شركات القطاع الخاص مسؤولية اجتماعية بدعم قطاعات مختلفة مثل قطاع ريادة الاعمال والمشاريع الناشئة، ولكن لا يوجد تشريع قانوني يلزم هذا القطاع بمسؤوليته الاجتماعية، كما يجب ان يقوم القطاع الخاص بانشاء الحاضنات والمسرعات وتقديم مختلف الخدمات والاستشارات ومساحات العمل.

دعم القطاع الحكومي

دعم القطاع الحكومي مهم ويمكن ان يأخذ الدعم اشكال مختلفة من التدريب والتطوير والمتابعة والاستشارة والتسهيلات، بالأخص بالإجراءات وتسهيل الحصول على التمويل، فضلا عن انشاء مساحات عمل مشتركة، وانشاء حاضنات اعمال متخصصة، وتوفير بعض الفرص مثل المعارض لعرض منتجاتهم او لقاءات مع مستثمرين لتوسيع مشاريعهم.

مبادرة ريادة

من المهم ان تستمر مبادرة ريادة وان توسع من خدماتها المقدمة لتشمل مرحلة متابعة انجاز المشروع وتقديم الاستشارة بالأخص خلال فترة بدء المشروع التي تتطلب دعم وتدريبات إضافية.

المنظمات المحلية والدولية

يجب ان يتطور ويتوسع دور المنظمات المحلية والدولية في دعم هذا القطاع عبر توفير منصات تقدم مواد واستشارت لرواد الاعمال وأصحاب المشاريع الناشئة، فضلا عن أهمية توفير دعم فني وتقني ومساحات عمل مشتركة وجزء من تمويل بعض المشاريع عبر منح صغيرة.

المصارف والتمويل والاستثمار

تلعب المصارف ومؤسسات التمويل والاستثمار دور كبير في توفير الدعم المالي لتطور هذا القطاع عبر القروض والتسهيلات المصرفية، نحن بحاجة الى مبادرات أكبر من القطاع المصرفي لدعم هذه المشاريع وتوفير التسهيلات والاستشارات.

ii. المبادرة

تقوم جمعية النضال لحقوق الانسان بتنفيذ مبادرة تحسين ظروف المشاريع الريادية الصغيرة وتنظيمها ضمن مشروع أصوات الشباب 2 الذي ينفذ من جمعية الامل العراقية بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

تهدف المبادرة الى مناقشة واقتراح اليات وأساليب لغرض تسهيل عملية تنمية قطاع ريادة الاعمال الناشئة والصغيرة، عبر دراسة البيئة القانونية والظروف اللازمة لتطور هذا القطاع لما له من أهمية في توفير فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

وضمن أطار أنشطة المبادرة أقيمت مجموعة من الجلسات الحوارية مع شباب من أصحاب المشاريع الريادية ومع ممثلين عن الجهات الحكومية الرسمية والجهات ذات العلاقة بملف المشاريع الناشئة والريادية، اذ جرى خلال النقاش استعرض تجارب المشاريع واهم العوامل التي تساعد على تسهيل توجه الشباب الى هذا القطاع، فضلا عن دراسة المحددات والعوائق وطرق التعامل معها واقتراح حلول ومعالجات لتحسين البيئة لنمو هذه المشاريع وتأتي ورقة السياسة هذه ضمن هذه المساعي.

فضلا عن ذلك تأتي ورقة قانونية لمناقشة الحلول والتعديلات اللازمة لتحسين البيئة القانونية لنمو المشاريع وتسهيل عملها، كما يتم عمل جلسات عرض للأوراق وفيديو تعريفي بأهم نتائج وتوصيات المبادرة، وتعد هذه المبادرة وغيرها من المبادرات مهمة في توجيه الأنظار الى أهمية الاهتمام بهذا القطاع، وتوفير الموارد والظروف المناسبة له لينمو ويأخذ دوره في تعزيز قدرة الاقتصاد العراقي على النمو وتنويع مصادر الدخل.

iii. المقدمة:

تحاول هذه الورقة ان تركز على احدى أنواع المؤسسات التي تقدم الدعم لنمو هذا القطاع وهي حاضنات الاعمال ومسرعات الاعمال.

حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء يبلغ عدد سكان العراق 43 مليون و 324 الف نسمة لعام 2023[1]، اذ يبلغ معدل النمو السنوي للسكان 2.5% وتبلغ نسبة الذكور 50.5% مقابل 49.5% اناث، وان نسبة السكان في الفئة العمرية اقل من 15 سنة تشكل حوالي 40% من مجموع السكان، اما نسبة السكان بعمر 15–64 سنة تشكل 57% ويشكل الشباب ضمن الفئة العمرية 15–24 سنة نسبة 28% من السكان[2]، تؤشر هذه الأرقام ونسبة النمو السكاني الى ان عدد السكان في العراق يتزايد بواقع مليون نسمة تقريبا سنويا، فضلا عن ذلك ان نسبة السكان بسن العمل هي الأكبر في المجتمع.

كما يشير مسح القوى العاملة الذي قام الجهاز المركزي للإحصاء بتنفيذه مع منظمة العمل الدولي الى ان نسبة البطالة بلغت 16.5%، وبين الذكور شكلت 14.7% مقابل 28.2% بين الاناث وهي تقريبا ضعف البطالة بين الذكور.

ويؤشر المسح الى ان النشطين اقتصاديا والذين هم بسن العمل وكانوا اما يعملون او عاطلين عن العمل خلال الأسبوع المرجعي للمسح نسبة 39.5% يشكل الذكور منهم نسبة 86.6% والاناث نسبة 13.4%[3]، كما ان حوالي 30.2% من اجمالي السكان في سن العمل كانوا خارج القوى العاملة في عام 2021[4] فضلا عن وجود عمالة ناقصة أي العاملين في ساعات عمل قليلة وبغير اختصاصهم وشكلت 7.9%، تؤشر هذه الأرقام الى وجود قوة عمل تبحث عن عمل ولكن لا تتمكن من الحصول عليه او تعمل عمالة ناقصة من حيث الوقت، وان هذه الطاقات تعد ثروة بشرية يمكن توظيفها لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للبلاد.

ان الأرقام والإحصاءات تشير الى ان المجتمع العراقي مجتمع شاب ولديه قوى عمل تتزايد سنويا، فضلا عن معدل نمو سكاني غير قليل، وكل هذا يتطلب توفير فرص عمل وفتح افاق اقتصادية

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، https://bit.ly/3dinMGJ

[2] موقع روداو، التخطيط: عدد سكان العراق لعام 2023، https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/110720236

[3] الجهاز المركزي للإحصاء، ورقة حقائق، https://cosit.gov.iq/images/press2022/pdf/lbf2022.pdf

[4] منظمة العمل الدولية، العراق ومنظمة العمل الدولية يطلقان أول مسح وطني للقوى العاملة منذ عقد، https://bit.ly/3Pktx3Y

أوسع للعمل وتوفير الدخل، كما يجب الإشارة الى ان قدرة الدولة على توفير فرص عمل عبر التوظيف الحكومي هي قدرة محدودة ولن تكون قادرة على الاستمرار بالتوظيف او استيعاب الاعداد الكبيرة للشباب، وذلك لعدم الحاجة الى كل هذه الوظائف اذ تتجه الدول حاليا الى التوسع في استخدام التكنلوجيا والخدمات الالكترونية مما يقلل من الحاجة الى الوظائف.

يجب التوجه الى دعم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في توفير فرص عمل مثل دعم الصناعة والزراعة والتجارة، فضلا عن دعم انشاء المشاريع الخاصة للشباب الصغيرة والمتوسطة سواء التقليدية او الريادية اذ ممكن ان تفتح افاق وتسهم في نمو الاقتصاد المحلي وتوفر فرص عمل، ولكن هذا القطاع وخصوصا دعم الشباب يتطلب توفير بيئة مناسبة وخدمات ودعم كافي ليأخذ مجاله وينمو بصورة صحيحة.

لذلك تحاول هذه الورقة ان تركز على احدى أنواع المؤسسات التي تقدم الدعم لنمو هذا القطاع وهي حاضنات الاعمال بالدرجة الأساس ومسرعات الاعمال أيضا، فضلا عن توفير بيئة قانونية ودعم مالي وتقني لازم.

iv. حاضنات الاعمال ودورها في التنمية:

ان حاضنات الاعمال هي مؤسسات تساعد أصحاب الاعمال من رواد والشركات الناشئة على لانطلاق عبر تقديم مجموعة من الخدمات والاستشارات والدعم والتدريب وتوفير مساحات عمل مشتركة، كما توفر بعضها التمويل للمشاريع الناشئة، وتكون حاضنات الاعمال تابعة الى جهات رسمية حكومية او تابعة الى القطاع الخاص وهادفة الى تحقيق الربح او تابعة الى القطاع غير الربحي ومؤسسات التنمية عبر مشاريع تهدف الى دعم المشاريع المدرة للدخل وانشاء الشركات الصغيرة[5]، تساهم حاضنات الاعمال في إنجاح وتنمية الشركات والمشاريع الناشئة اذ تقدم لها الخبرات والموارد لتكون قوية، كما توفر شبكة من التواصل والعلاقات وتبادل الخبرات بين المؤسسات والشركات الناشئة بالحاضنة عبر مساحات العمل المشتركة مما يخلق التعاون والدافع للعمل والنجاح.

تكون حاضنات الاعمال على أنواع واشكال عديدة منها ما هو محلي ومنها ما هو إقليمي يعمل على بعض الدول ومنها الدولي هذا من ناحية التغطية وهناك امثلة عديدة على هذه الحاضنات مثل

[5] شرح معنى حاضنات الاعمال، موقع مجرة على الانترنيت.

اكاديمية المشرق يبدأ[6] التي تستهدف الأردن والعراق ولبنان، كما هناك حاضنات اعمال تقنية وصناعية وبحثية وغيرها من الانواع[7]، تعلب حاضنات الاعمال دور كبير في تطوير الاعمال اذ تعمل منذ البداية على تطوير فكرة المشروع ومساعدة أصحاب الأفكار الى اطلاق مشاريعهم وتعتبر المرحلة الأولى مرحلة مهمة تسهم في إنجاح المشروع وتتطلب العديد من الخبرات والمهارات التي توفرها الحاضنات عبر الخدمات التي تقدمها.

اليوم تتنوع حاضنات الاعمال وتتزايد اعدادها في العالم للحاجة الماسة لها، وفي العراق لازالت الحاجة كبيرة الى ازياد مساحة هذه المؤسسات اذ توجد حاليا مؤسسات رسمية تقوم بهذه المهمة مثل حاضنة الاعمال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن دائرة العمل والتدريب المهني، وتأسست الحاضنة بموجب قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم 10 لسنة 2012[8] وتقدم الحاضنة تدريبات الى أصحاب المشاريع والأفكار كما يتم تقديم قروض للمشاريع عبر صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في الوزارة وهو دعم مهم وجيد للمشاريع، إضافة الى هذه الحاضنة وبعض المشاريع الريادية وبعض المساحات المشتركة للعمل مثل مؤسسة المحطة تبقى الحاجة كبيرة الى حاضنات اعمال متنوعة الاختصاص والخدمات، اذ ان العراق من البلدان الشابة وهناك بطالة واسعة بين أوساط الشباب، مما يتطلب ان يتم التوجه الى تنشيط قطاع ريادة الاعمال والمشاريع الناشئة الصغيرة والمتوسطة تحديدا لكونها تحتاج الى الدعم والتمويل.

ان عملية توفير الدعم تسهم في توسع قطاع الاعمال الصغيرة والمتوسطة الناشئة وتوفر فرص العمل الى الشباب بالأخص والعاطلين عن العمل وتحرك وتقوي الاقتصاد الوطني، فضلا عن خلق مورد إضافي للدولة ومؤسساتها عبر الضرائب والرسم والفوائد التي تدفع كما يؤدي هذا الى التقليل من الضغط على الدولة في توفير الوظيفة الحكومية، اذ تعد الدولة حاليا هي المشغل الأكبر في العراق، ان القطاع الخاص وبالتحديد الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والمشاريع المدرة للدخل تواجه العديد من التحديات منها ضعف القدرة على الاستمرار والتمويل والفساد المالي والإداري، وعدم توفر سياسات وقوانين لحماية هذه المشاريع والشركات ومنتجاتها امام المنافسة القوية

[6] يمكن الاطلاع عليها عبر الموقع، https://www.startmashreq.com/
[7] للمزيد عن الموضوع يرجى زيارة موضوع حاضنات الاعمال مفهومها وانواعها وأهدافها على موقع النجاح.
[8] منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 4231 لعام 2012 وتم تعديل القانون ونشر في العدد 4728 لعام 2023.

والاستيراد[9]، ان العناية بهذا القطاع وتوفير الفرص والموارد والدعم المناسب يسهم في تنشيط الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل للشباب.

فضلا عن حاضنات الاعمال هناك مؤسسات تدعى مسرعات الاعمال وتختلف عن الحاضنات بانها تتعامل مع شركات ومشاريع قد انطلقت بالفعل بالسوق وعبر برامج مكثفة وسريعة، تقوم المسرعات بتسريع نمو هذه المشاريع عبر التدريب والتطوير المكثف، وبعض المسرعات تقوم بالاستثمار بنسبة من المشروع اذ يعد الاستثمار احد مصادر الأرباح للمسرعات، وأيضا هناك حاجة الى مسرعات اعمال في العراق تكون محلية لها معرفة بالاقتصاد المحلي تساعد المشاريع والشركات بالتحديد الصغيرة والناشئة على تطوير عملها، والاهم هو ان يستمر المشروع بالعمل في السوق.

٧. الاستنتاجات:

ان قطاع ريادة الاعمال والمشاريع الناشئة الصغيرة والمتوسطة بحاجة الى الدعم بكل انواعه الفني والتقني، من توفير تكنلوجيا مناسبة وموارد مالية وتدريبات واستشارات، وذلك من اجل ضمان نمو هذه القطاع وتوسعة، وذلك لكونه يسهم في تنمية الاقتصاد، عبر توفير فرص العمل للمواطنين وخصوصا الشباب، وسد الحاجة الى العديد من الخدمات والمنتجات والتي ستوفرها هذه المشاريع، ان توفر بدائل من المنتجات عراقية الصنع في السوق عن البضائع المستوردة يسهم في تحسين الخلل في الميزان التجاري للعراق ويقلص من حجم الدولار والعملة التي تصدر الى الخارج مما يزيد من قوة الدينار العراقي.

لا تزال الحاجة كبيرة الى توفير المنصات والحاضنات والمسرعات في العراق بما يتناسب مع حجم هذا القطاع[10]، والذي من المتوقع ان ينمو مع توفر الخدمات المناسبة والبيئة المناسبة، اذ تشير تجارب العديد من الدول ومنها القريبة مثل الأردن والسعودية الى ان نمو هذا القطاع ونجاحه يساهم في دعم الاقتصاد، وان هذا النمو يتطلب توفير الخدمات من قبل اغلب القطاعات من قطاع خاص ومؤسسات رسمية ومنظمات غير حكومية.

لا زالت الحاجة كبيرة الى قيام الحكومة والدوائر والجهات المعنية بتوفير الخدمات والتسهيلات اللازمة لنمو وتطور قطاع ريادة الاعمال، وتشجيع الشباب على فتح مشاريع خاصة بهم، بعض

[9] الشركات الناشئة في العراق: تحديات تهدد بالإفلاس، جريدة الزمان، https://tinyurl.com/3nb5rdf7
[10] يمكن الاطلاع على بعض البرامج التي تدعم قطاع رواد الاعمال في العراق عبر مقالة على الرابط: https://tinyurl.com/5fyhw339

الدول قامت بأنشاء مؤسسات ومنصات معنية بهذا الجانب، ان دعم القطاع الحكومي مهم في هذه المرحلة بالذات لعدم وجود قطاع خاص داعم يغطي الحاجة الفعلية، ويمكن ان يأخذ الدعم اشكال مختلفة من التدريب والتطوير والمتابعة والاستشارة والتسهيلات بالأخص بالإجراءات وتسهيل الحصول على التمويل، فضلا عن انشاء مساحات عمل مشتركة، وتوفير بعض الفرص مثل المعارض والنشاطات التي تتيح لهم عرض منتجاتهم او لقاءات مع مستثمرين لتوسيع مشاريعهم.

ان توفير المواد التدريبية والمنصات الالكترونية التي توفر كورسات فضلا عن الاستشارات والتدريبات ممكن ان تدفع المشروع الى النجاح والى النمو، كما يلعب التمويل أهمية في وضع المشروع على الطريق الصحيح، ان العديد من مسرعات الاعمال في العالم تقوم بالاستثمار بالمشاريع الريادية مقابل نسبة تتراوح بين 2 الى 10% كمتوسط من المشروع مما يؤمن لها أرباح عند نجاح المشروعات، هذا فضلا عن ان الحاضنات والمسرعات تقدم خدماتها مقابل اشتراكات شهرية، مع الإشارة الى ان الحاضنات والمسرعات الحكومية تقدم اغلب خدماتها بصورة مجانية وفي العراق هناك حاجة الى عدد اكبر من الحاضنات الحكومية التي توفر خدمات ومساحات عمل مشتركة لأصحاب المشاريع ورواد الاعمال، ويمكن استثمار العديد من الدوائر والوزارات التي يمكن لها القيام بتوفير هذه الخدمات، ان التوسع بهذه العملية ممكن ان يشجع الشباب على التفكير بالمشاريع بدلا من البحث عن الوظيفة الحكومية.

على العكس من العديد من الدول لا يزال القطاع الخاص في العراق غير مساهم بهذا الجانب من الاعمال ولا توجد في العراق حاضنات اعمال رائدة ومعروفة مؤسسة من القطاع الخاص والمبادرات جدا ضعيفة بهذا الخصوص، مما يتطلب حث القطاع الخاص على العمل على تأسيس والاستثمار بأنشاء الحاضنات والمسرعات، وتوفير مختلف أنواع الخدمات من التدريب والاستشارات وبناء القدرات وخدمات قانونية وفنية ومساحات عمل مشتركة، فضلا عن الاستثمار في المشاريع وتوفير التسهيلات المالية اللازمة.

كما لايزال دور المصارف في العراق ضعيف في توفير التمويل اللازم من قروض وتسهيلات مصرفية، ان توفير التمويل المناسب عامل أساسي في انشاء وانجاح المشاريع، لذلك ان حث المصارف على توفير الدعم المناسب مقابل عمولات محددة سيكون مساعد في تطور هذا القطاع، كما ان بعض المشاريع لا تتطلب أموال كبيرة ولكن البعض الاخر يتطلب أموال اكبر، لذلك يجب

التفكير بأهمية وجدوى كل مشروع عبر دراسة الجدوى لغرض تمويله، فضلا عن ذلك مهم ان يكون هناك جهد ومشاريع عاملة من المنظمات الدولية والمحلية في هذا الجانب عبر نشاء حاضنات اعمال وتوفير تدريبات وخدمات تساعد في إنجاح المشروعات لا يزال هذا الجهد محدود جدا مما يتطلب التركيز اكثر في المستقبل.

vi. التوصيات:

ادناه توصيات الى الجهات المختلفة لغرض دعم المشاريع الناشئة والريادية الصغيرة والمتوسطة لتوفير الظروف المناسبة لتطور هذا القطاع، وتجدر الإشارة الى ان الاهتمام بهذا القطاع واخذ التوصيات بنظر الاعتبار يساعد على نموه ويسهم في تحسين فرص العمل وفي توجه الشباب الى الابداع وبدء مشاريعهم الخاصة وهذا بالمحصلة يسهم في النمو الاقتصادي وفي تنويع مصادر الإيرادات، بالمقابل ان اهمال هذا القطاع سيؤدي الى زيادة اعتماد الشباب على البحث عن فرص العمل لدى مؤسسات الدولة وتستمر نسب البطالة بالازدياد، ادناه ابرز التوصيات:

أولا: مجلس الوزراء

1. العمل على تشريع إستراتيجية وطنية لدعم المشاريع الناشئة والريادية الصغيرة والمتوسطة بالأخص وتوفير الموارد والتسهيلات اللازمة لنمو هذا القطاع.
2. تشكيل لجنة او مؤسسة ووضع مستشارين مختصين لدراسة طرق تطوير وتنمية هذا القطاع.
3. متابعة تنفيذ التشريعات من قبل لجان خاصة والاخص الخاصة بحماية المنتج المحلي وتطوير هذا القطاع.

ثانيا: مبادرة ريادة

1. وضع اليات لمتابعة مراحل تنفيذ المشاريع، بعد اكمال التدريب والحصول على القرض، يجب ان توضع اليات لمتابعة الخطوات التي سيتم تنفيذ المشروع وفقها وتقديم الدعم والاستشارة لإنجاح المشروع.

2. تقديم الاستشارات الفنية والقانونية والدعم اللازم للشباب خلال فترة بدء المشروع وهي الفترة الأهم، وذلك لضمان نجاح انطلاقة المشروع.
3. توفير تدريبات إضافية للمشاريع التي تنطلق على التسويق والإدارة لتسريع عملية نمو المشروع.
4. تسهيل الإجراءات الخاصة بتسجيل هذه المشاريع وبالأخص التي تنمو وترغب التحول الى شركات ويكون لديها فروع مختلفة.
5. الاهتمام بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة واعطائهم نسبة من القروض وفرص التطوير والتدريب بما يتماشى مع القوانين المحلية والمعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا الجانب.

ثالثا: الوزارات والمحافظات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الثقافة، وزارة الاتصالات، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، وزارة التجارة، محافظة بغداد، وزارة التخطيط، وباقي المحافظات

1. انشاء وتطوير حاضنات اعمال متخصصة في مشاريع التكنلوجيا وتقنيات الاتصال والزراعة الحديثة وفي مجال صناعة الفن والثقافة والدراسات والأبحاث والمشاريع الريادة المختلفة، ويمكن للوزارات المختلفة تطوير حاضنات اعمال تدخل ضمن مجالات عملها المختلفة.
2. العمل على توفير مساحات عمل مشتركة مجهزة بتقنيات الوصول الانترنيت وخدمات الطباعة وأدوات مكتبية ممكن بصورة مجانية او أجور رمزية لرواد الاعمال وأصحاب المشاريع لتكون انطلاقه لهم تساعد في تطوير عملهم لفترة محددة على سبيل المثال تكون سنة الى سنتين.
3. توفير تدريبات واستشارات الى المشاريع التي بدئت العمل من اجل ضمان استمرارها ونجاحها، مثل الاستشارات القانونية والفنية والإدارية والمالية.
4. توفير معرض بغداد الدولي والقاعات في المحافظات والدوائر الرسمية بأسعار رمزية الى معارض الوظائف وعرض المنتجات والخدمات المحلية لقطاع الاعمال الناشئة والريادية.
5. استمرار وزارة التخطيط في اجراء الدراسات والمسوح الخاصة بهذا القطاع لتوفير المعلومات لغرض تحديد التحديات والفرص التي تواجه هذا القطاع.

رابعا: القطاع الخاص

1. انشاء مشاريع حاضنات الاعمال، ويمكن ان تكون متخصصة بمختلف أنواع الاعمال، والتي تقدم الخدمات الى رواد الاعمال من الفكرة الى ان يبدأ المشروع بالنجاح، وتقدم له التدريبات والاستشارات ومساحات العمل المشتركة وغيرها من الخدمات وتكون مقابل أجور بسيطة.
2. انشاء مسرعات الاعمال، وتعمل على تسريع نمو المشاريع التي بدئت العمل وتقدم لها مختلفة أنواع الخدمات مثل التدريبات على التسويق وتطوير المنتجات، وتقدم هذه الخدمات مقابل اشتراكات شهرية.
3. الاستثمار في المشاريع الناشئة وتوفير جزء من راس المال مقابل حصة في المشروع.

خامسا: المنظمات المحلية والدولية:

1. العمل على تأسيس حاضنات ومسرعات اعمال مختلفة الاختصاصات توفر الدعم الفني والتقني ومساحات العمل المشتركة لرواد الاعمال وأصحاب المشاريع الناشئة.
2. تعمل المنظمات الدولية على توفير الدعم المالي المناسب لمشاريع حاضنات ومسرعات الاعمال ومساحات العمل المشتركة، فضلا عن توفير جزء من تمويل بعض المشاريع عبر منح صغيرة.
3. توفير منصات تقدم مواد تدريبية واستشارات لرواد الاعمال لبدء وتطوير أعمالهم.

سادسا: المصارف ومؤسسات التمويل والاستثمار

1. توفير قروض مناسبة للمشاريع وبإجراءات ميسرة وشروط مناسبة.
2. توفير التسهيلات المصرفية والخدمات الالكترونية بأسعار مخفضة.
3. توفير الدعم والاستشارات لتسهيل عملية الإدارة السليمة للأموال لرواد الاعمال وأصحاب المشاريع الناشئة.

سابعا: التشريعات

1. وضع تشريعات تلزم القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الاعمال الناشئة وقطاع ريادة الاعمال ويمكن توفير تسهيلات لهم لتشجيعهم مثل اعفاء ضريبي او اعفاء من الرسوم الجمركية لفترة محددة.
2. تسهيل الإجراءات القانونية لتسجيل الشركات والمشاريع والعمل على نافذه واحدة تجمع كل الإجراءات في مكان واحد، مع الاهتمام باعتماد الطرق الالكترونية في توفير الخدمات لتسهيل العملية وتوفير الوقت.
3. على مجلس النواب ان يبحث أهمية هذا القطاع وأساليب دعمه ويمكن عبر تشكيل لجنة برلمانية خاصة او ان تكون هذه المهمة ضمن اعمال احدى اللجان البرلمانية الموجودة وتكون محددة بتحسين القوانين والتشريعات لتوفير بيئة قانونية مناسبة لنمو هذا القطاع وتوفير إمكانيات لتطويره.